خلال حضوره اجتماع لجنة حقوق الإنسان والبدون البرلمانية

الفضالة: أحلنا ملفات يُنظر منح أصحابها الجنسية الكويتية إلى اللجنة العليا

■ وجود 34 ألف شخص يحملون إحصاء عام 1965 لا يعني أحقيتهم في الحصول على الجنسية

جانب من اجتماع لجنة حقوق الإنسان والبدون

■ البدون ثلاث مجموعات «الأولى» عليها قيود و«الثانية» ينظر في تجنيسها و«الثالثة» تمنح الإقامة

قال رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة ان الجهاز «حول ملفات مجموعة ممن ينظر بمنح اصحابها الجنسية الكويتية الى اللجنة العليا للجنسية لمتابعة ملفاتهم».

واضاف الفضالة في تصريح صحافي عقب حضوره اجتماع لجنة حقوق الانسان وغير محددي الجنسية (البدون) البرلمانية امس ان هناك 34 الف شخص يحملون احصاء عام 1965 «وهذا لا يعني احقيتهم في الحصول على الجنسية بل يجب ان تنطبق عليهم شروط التجنيس» موضحا ان من بين الشروط التي وردت في قانون الجنسية شرط التواجد في البلاد وان الشخص يمكن ان يحمل احصاء 1965 لكنه غير مقيم في البلاد.

وذكر انه ناقش واستمع الى آراء اعضاء لجنة حقوق الانسان وغير محددي الجنسية (البدون) البرلمانية وعدد من اعضاء مجلس الامة ممن حضروا الاجتماع مبينا ان النقاش «كان راقيا تجسدت فيه المصلحة الوطنية والسعي الى رفع مظلومية الاشخاص».

وقال انه شرح للجنة «خارطة الطريق التي يعمل من خلالها الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية» مشيرا الى ان الجهاز سيدرس جميع التوجيهات والافكار والآراء التي طرحها أعضاء اللجنة وغيرهم من النواب.

وعن «خارطة طريق الجهاز» افاد بانها تنص على تقسيم غير محددي الجنسية الى ثلاث مجموعات (الاولى) من تكون عليه قيود أمنية وجنائية و(الثانية) من ينظر في تجنيسها وتحمل البطاقة الخضراء و(الثالثة) التي ينظر في منحهم حق الاقامة بعد ابراز جوازاتهم الاصلية وهم يحملون البطاقة الصفراء.

وذكر ان الجهاز «مشترك في فرق عمل مع عدة جهات حكومية منها ديوان الخدمة المدنية وجهاز امن الدولة واستخبارات الجيش وعدد من ادارات وزارة الداخلية» مشيرا الى ان اللجنة حولت ملفات مجموعات من البدون وعدد من ارامل البدون وابناء المطلقة الكويتية الى الادارة العليا للجنسية «وعجلتنا مستمرة في العمل والجميع سيتسلم بطاقاته ويعرف وضعه».

وأكد رئيس لجنة شؤون حقوق الانسان ودراسة أوضاع غير محددي الجنسية (البدون) النائب خالد العدوة وجود رغبة أكيدة لحل مشكلة «البدون» وانهاء ملفات العديد منهم.

وقال النائب العدوة في تصريح صحافي امس عقب اجتماع اللجنة مع رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة ان هناك أسماء رفعتها الحكومة للتجنيس وحملة احصاء 1965 ومن خاض الحروب دفاعا عن دولة الكويت وأسر شهداء الواجب ما بعد التحرير وأثناء الغزو العراقي الغاشم.

واضاف ان «الاجتماع كان ايجابيا وتضمن نقاط اتفاق عدة رغم وجود بعض التباين لكن ليس بالكبير» مشددا على حرص الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع (البدون) على انهاء هذا الملف «ذي الابعاد الانسانية».

الفضالة خلال حضوره اجتماعات اللجنة

■ العدوة: هناك رغبة أكيدة لحل مشكلة غير محددي الجنسية وإنهاء ملفات العديد منهم

بشأن إسهام القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة

العمير: «المرافق» وافقت على تعديل قانون الرعاية السكنية بالإجماع

العمير مترئسا اجتماع لجنة المرافق (تصوير: صالح محمد)

■ اللجنة سترفع تقريرها إلى المجلس لإدراجه بجدول الأعمال والتصويت عليه

وافقت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها امس على مرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2012 بتعديل بعض احكام القانون 47 لسنة 1993 بشان الرعاية السكنية والقانون 27 لسنة 1995 بشان اسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية.

وقال رئيس اللجنة النائب علي العمير في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة اجتمعت بحضور وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الاسكان المهندس سالم الاذينة لمناقشة مرسوم بقانون بشان الرعاية السكنية.

واضاف النائب العمير ان اللجنة سترفع تقريرها الى مجلس الامة لادراجه على جدول الاعمال والتصويت عليه.

الشطي: لن نسمح بسلب الأدوات الدستورية من النواب

أكد النائب خالد حسن الشاطي انه سيتصدى لرئيس المجلس الامة علي الراشد وهيئة الرئاسة، وبوقفه عند حده، ولن يسمح له ولا للحكومة بمصادرة حق النائب وسلبه أدواته الدستورية.

وابدى الشطي تعجبه من الراشد الذي انتفض لخطأ بروتوكولي، عندما تم تقديم ذكر اسم رئيس مجلس الوزراء على اسمه، نجده اليوم يريد الوصاية على النائب وترشيد صلاحياته!

وتساءل الشطي: ألا يريد مكتب المجلس التفتيش على تقييم الأظافر وحمل كل نائب منديلا؟ مستدركا: هناك من يريد للمجلس ان يفقد مصداقيته ويتحول الى دمية؟ وبين الشطي ان الوصاية على النائب آخذة في التدرج من سليه حق الاستجواب، الى حق السؤال، متسائلاً: ماذا يبقى من أدوات رقابة الحكومة.. لعق الإبهام للتبصيم؟ ورأى الشطي انه بعد منع الجمهور من حضور الجلسات، يريدون منع النائب من التواصل مع الصحافة، لتبقى المسالة زوبعة في فنجان، فيهات أن نسمح لهم، فهناك عشرات السوابق لأسئلة برلمانية تناولت اشخاصا، فهم مادة السؤال ووجه الاستفهام الذي سيتحول الى استنكار، فلم ارتفعت عقيرتهم علي فقط؟

وقال الشطي: انا مناضل منذ نعومة أظفاري، ومن يحسب أن مقعد المجلس وبشت النائب سيغريني للتنكر لمبادئي واهم... ساقاوم الإرهاب الفكري أيا كان مصدره.

بعد أن أصبح استحقاقاً للمواطنين طال انتظاره

الحريجي: الحكومة مطالبة بالنزول على رغبة المجلس في إسقاط الفوائد

■ ندعو المبارك إلى عدم رد القانون بعد إقراره من باب التعاون والنهج الجديد

سعود الحريجي

■ صندوق المعسرين لم يحقق أثراً إيجابياً على المشاركين فيه

دعا النائب سعود الحريجي اللجنة التشريعية البرلمانية الى ضرورة الاسراع في مناقشة الاقتراحات بقوانين النيابية الخاصة باسقاط فوائد القروض الاستهلاكية على المواطنين وإعادة جدولتها واحالتها الى اللجنة المالية لاعداد تقرير حولها ورفعه في أسرع وقت الى مجلس الأمة والتصويت عليه واقراره.

ولفت الحريجي في تصريح صحافي الى أن بموضوع اسقاط القروض أصبح استحقاقا للمواطنين طال انتظاره، لا سيما في ظل ما يعانيه هؤلاء المواطنون المدينين من أعباء حياتية وأيضا في ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها الكويت، مشيرا الى أن هذه القروض وفوائدها قد أرهقت كاهل فئة كبيرة من المواطنين حتى وصلت الى مراحل الضبط والاحضار ومنع السفر وغيرها من القضايا التي لا تليق بسمعة الكويت ومكانتها ومكانة مواطنيها.

وأشار الى كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في لقاء السلطتين أمس الأول عند رئيس مجلس الأمة عندما قال «ان المجلس هو الذي سيحكم في هذه القضية»، مستدركا بقوله:«نعم المجلس هو الفيصل في هذا الأمر وسيقول كلمته من خلال التصويت على هذا القانون واقراره، فهناك أكثر من ثلثي أعضاء المجلس وهو مايقارب 41 نائبا يؤيدون اسقاط فوائد قروض المواطنين، وسمو الرئيس مطالب بالنزول على رغبة هذا المجلس الذي يعبر عن ارادة الأمة».

وقال ان سمو الشيخ جابر المبارك مطالب أكثر من أي وقت مضى بعدم رد هذا القانون بعد اقراره وذلك من باب التعاون والنهج الجديد الذي طالما يتحدث عنه المبارك هو ووزراؤه ومن باب اشعار المواطنين أن النهج القديم قد تغير وأن هناك حكومة تهتم بهم وترعى مصالحهم ، مؤكدا أن الكرة حينها ستكون في ملعب الحكومة بعد اقرار القانون وستكون على محك التعاون والانجاز واثبات جديتها في التعاون مع مجلس الأمة لتلبية طموحات المواطنين ورفع الاعباء الحياتية عن كاهلهم.

وأوضح الحريجي: ان صندوق المعسرين الذي تحدث عنه الوزير الشمالي قد فشل في حل مشاكل الالاف من المواطنين المدينين ولم نجد له اثرا ايجابيا ولم يحد من معاناة هؤلاء الذين كانوا ضحية عدم وضعف رقابة البنك المركزي على البنوك المحلية التي تمادت في استغلالها حاجة المواطنين وأرهقتهم بفوائد تراكمية لم يكونوا يدرون عنها شيئا ، مؤكدا في الوقت نفسه ان القانون سيمر من خلال التصويت عليه بأغلبية أعضاء مجلس الأمة.

واختتم الحريجي تصريحه بقوله :« نعلم ان قرار اسقاط فوائد القروض هو قرار سيادي، وعليه نناشد قيادتنا السياسية الحكيمة والرحيمة انهاء هذا الملف الذي يعاني منه الكثير من أبناء هذا الوطن».

بحضور وزير المواصلات ورئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية

«المالية البرلمانية» توافق على مرسوم تحويل «الكويتية» إلى شركة مساهمة

■ الهاشم: اللجنة وافقت مقابل تعهدات بتقديم خطة عمل جاهزة للسنوات الثلاث المقبلة

الوزير الأذينة في اجتماعات اللجان أمس

■ الأذينة أكد ضمان إعطاء موظفي المؤسسة حقوقهم ومخصصاتهم المالية لسنوات خدمتهم

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها أمس على مرسوم قانون تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة.

وقالت مقرر اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة وافقت في اجتماعها الذي حضره وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الاسكان المهندس سالم الاذينة ورئيس مجلس ادارة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف على المرسوم «مقابل تعهدات مكتوبة من الوزير الاذينة ومجلس ادارة المؤسسة بتقديم خطة عمل جاهزة للسنوات الثلاث المقبلة».

وأضافت الهاشم ان اللجنة «ناقشت الموضوعات المتعلقة بـ(الكويتية) من تهالك أسطولها ومدى الضرر الذي طال العديد من الاشخاص جراء التأخير والحوادث والاعطال» موضحة أن الوزير الاذينة «أكد ضمان اعطاء موظفي المؤسسة حقوقهم ومخصصاتهم المالية بما يعادل سنوات خدمتهم».

واشارت الهاشم الى تحديد اللجنة خمس اولويات تشريعية لها متمثلة بقوانين المناقصات العامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقانون غرفة التجارة والصناعة والخطة الثانية والقروض.

أعلن رفض الدعوات التي تنادي بسرية الجلسة

دشتي: مناقشة الوضع الأمني علانية لارتباطه مباشرة بالمواطن

■ الثقافات الدخيلة بعد الغزو الصدامي سبب انتشار العنف بين أوساط الشباب

رأى النائب عبدالحميد دشتي ان مناقشة الوضع الأمني في الجلسة المخصصة لمناقشة الحالة الأمنية في الكويت يجب ان تكون علانية لما ستتناوله من محاور وقضايا ذات صلة مباشرة بالمواطن ، رافضا الدعوات التي تنادي بمناقشة المواضيع التي ستتطرق اليه الجلسة في سرية .

واعرب دشتي في تصريح صحافي عن استغرابه من الدعوات المتزايدة لتحويل الجلسة الى سرية ، كيف لموضوع مثل الحالة الأمنية يناقش في سرية، لاسيما بعد انتشار ثقافات دخيلة في المجتمع الكويتي وتزايد معدلات الجريمة، معلنا انه في حال تم التصويت على سرية الجلسة من عدمه سيكون من ضمن النواب المؤيدين لعلانية الجلسة حتى يعطى للمواطنين فرصة لخلق الحلول وتحليل الأسباب التي آلت إليه الاوضاع الأمنية في الكويت من باب ان المواطن شريك في تقرير مصيره، خصوصا في مثل هذه القضايا التي تمسه بشكل مباشر.

وارجع دشتي اسباب انتشار العنف بين اوساط الشباب الكويتي الى الثقافات الدخيلة المستوردة والذين تنجلت بعد الغزو الصدامي ، موضحا « الكل يعرف ان ثقافة اهل الكويت قبل الغزو والتي لم يكن تجاوز عددهم في تلك الفترة 560الف نسمة كانت ثقافة قائمة على التسامح والمحبة والمودة ، ولكن بعد الغزو ومع دخول متغيرات في التركيبة السكانية الكويتية تغيرت تلك الثقافة ، وخير دليل على ذلك تزايد معدلات الجريمة وانواعها وتدني مستوى الحوار والعمل بمبدأ الإقصاء ، متمنيا ان يسود الامن وتفرض هيبة القانون وان تلعب الجهات المسؤولية عن تربية النشئ دورا لترسيخ القيم الأصيلة التي جبل عليها أبناء الكويت كمايقع العبء ذاته على بيوت اهل الكويت لتربية ابنائهم التربية الصالحه وزيادة جرعات ثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف.

وتابع « تقع على الدولة مسؤولية كبيرة في تقويم تلك الثقافات الدخيلة وارجاع الأمور الى نصابها من خلال العديد من الاجراءات ومنها على سبيل المثال لاالحصر اجراء تعديلات جوهرية في مناهج التدريس تركز على تعزيز مفاهيم المواطنة والانتماء الى الهوية وإعلاء مصلحة الوطن» واعادة النظر في كشوف التجنيس التي تمت منذمابعد التحرير الى اليوم لاحتفاظ، المستحق بها وسحبها من المزورين والمزدوجين وبالتالي اتخاذ القرار الوطني الشجاع بتجنيس كافة المستحقين من البدون ومنح غير المستحقين الامتيازات التي تحفظ لهم الحقوق المدنية الانسانية كافة وكذلك تعديل التركيبه السكانيه بتقليل اعداد الوافدين خاصة من تم جلبهم للبلاد بواسطة المتنفذين واصحاب الخطوة الذين اكتنزوا امثات الملايين على حساب امن وامان هذا الشعب.